



لقد تكاثرت النصوص الشرعية التي تثني على الفقيه، والمتضمنة أن التفقة دليل خيرية المرء، وأنه أفضل من الخروج للجهاد مع فضله العظيم، ففي الصحيحين: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)[1].
ودعا النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس فقال: اللهم فقه في الدين[2].

ويقول الله تعالى: {وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لَّيَنْفَقُهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ} [التوبه: 122].

وفي استعمال صيغة (التفعل) الدالة على التكليف في قوله: (ليتفقهوا); دليل على أن هذا التعلم يحتاج في معرفته إلى جهد، قال الطاهر بن عاشور: (التفقه: تكليف الفقاهة، ولما كان مصير الفقه سجية لا تحصل إلا بمزاؤلة ما يبلغ إلى ذلك، جاءت صيغة التفعّل، وفي هذا إيماء إلى أن فهم الدين أمر دقيق المسلك لا يحصل بسهولة، ولذا جزم العلماء أن الفقه أفضل العلوم)[3]. ولذا كان من أكبر الإشكالات في هذا العصر عدم القدرة على التطبيق الواقعي لمسائل الفقه النظرية.

حتى قال خالد بن الوليد رضي الله عنه: (لقد منعني كثيراً من القراءة الجهادُ في سبيل الله)[6]. وهذا أثر من آثار عدم مجالستهم مران وتجربة مشاهدة لمعرفة الأوصاف الطربية والمؤثرة وتصور الواقع وكيفية تنزيل الأحكام عليها وما يرتبط بها، ومع ذلك فقد قل الصابرون على مجالس العلماء، المرابطون على حلق

الدروس، البازلون أوقاتهم في تحصيل العلوم، قال الشاطبي: (أنفع طرق أخذ العلم: المشافهة، لخاصة جعلها الله بين المعلم والمتعلم يشهد بها كل من زاول العلم والعلماء، فكل مسألة يقرؤها المتعلم في كتاب ويرددها فلا يفهمها فإذا ألقاها إليه المعلم فهمها بفترة، وهذا من فوائد مجالسة العلماء، إذ يفتح للمتعلم منهم ما لا يفتح له دونهم، ويبقى ذلك النور لهم بمقدار ما بقوا في متابعة معلمهم، وقد كره الإمام مالك الكتابة، فقيل له: ما نصنع؟ قال: تفهمون حتى تستثير قلوبكم ثم لا تحتاجون إلى الكتابة)[7].

ولذا يذكرون في التراجم: تفقه بفلان، أي: تخرج على يديه في الفقه. ولا يشك أحد في أهمية الإعداد لكل عمل دينوي أو ديني، ومن تأمل هدي السلف وجده مفيداً لهذا المعنى، فيدرّب الشخص على العمل الذي سيوكل إليه..

ومن ذلك: الإفتاء؛ فقد درب النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه على الإفتاء وأفتوا بحضرته، وهو تمرين لهم على الاجتهاد والإفتاء، وقد ذكر محمد بن الحسن الحجوي التعالبي في الفكر السامي عشرة أمثلة لذلك[8].

وقد قال أبو الأصبغ - عيسى بن سهل - : (الفتوى صنعة، وقد ابتنىت بالإفتاء بما دريت ما أقول في أول مجلس وأنا أحفظ المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن.. والتجربة أصل في كل فن ومعنى مفترق إليه).

وقال محمد بن عبد السلام: (تجد الرجل يحفظ كثيراً من الفقه ويعلمه غيره، فإذا سئل عن واقعة لبعض العوام من مسائل الصلاة أو مسألة من مسائل الأعيان، لا يحسن الجواب، بل ولا يفهم مراد السائل إلا بعد عسر)[9].

وقال الإمام مالك: ما أفتت حتى شهد لي سبعون أهل لذلك، وما أفتت حتى سالت ربعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك، ولو نهاني انتهيت[10].

ويقول القرافي: (هذا باب عظيم يحتاج إلى فراسة عظيمة، ويقطة وافرة، وقرحة باهرة، ودرية مساعدة، وإعانة من الله عاصدة)[11].

وإذا كان هذا الأمر ملاحظاً في زمن مضى، فالعناية به الآن مع تطور الزمن وتغيير الأحوال أشد وأكد، وإن تقرر أن سمة المجاهد غالباً ضعف الفقه لما يعرض له من انشغال بتنمية مهاراته البدنية والقتالية، ولما في تنزيل مسائل الفقه على الواقع من خطر؛ لزم تنبية المجاهد والتأكيد عليه أن يستفتي ثقات أهل العلم ويتهم رأيه عند رأيهم ويحرص على متابعتهم، فقد أمره الله بذلك فقال: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: 43].

ولما تصالح رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل مكة على ترك القتال عشر سنين ورد من جاء مسلماً، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله! ألسنت نبي الله حفأ؟ قال: بل. قال: ألسنا على الحق

وعدنا على الباطل؟ قال: بل. فقلت: علام نعطي الدنية في ديننا؟ فقال: إني رسول الله ولست أعصيه[12].

وفي صحيح البخاري قال أبو وائل: لَمَّا قَدِمَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ مِنْ صِفَنَيْنَ أَتَيْنَاهُ نَسْتَخْبِرُهُ فَقَالَ: أَنْهَمُوا الرَّأْيَ فَلَقْدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ أَسْتَطَعْتُ أَنْ أَرُدَّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرَهُ لَرَدَدْتُ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ[13].

ضوابط تنزيل أحكام الجهاد:

وهذه الضوابط هي بعض ما يمكن أن يشار إليه في عجالة تتناسب مثل هذا المقال، وفي الإمكان زيادة البسط، وهي موجهات تعين على التطبيق الأمثل، إلا أنها لا تغنى عن فقاهة النفس وقوه الملكة وسلامة القلب المحققة لحسن فهم وتنزيل أحكام الشرع؛ ولذا فهي ليست بديلاً عن طلب العلم والتفقه على يد العلماء، وهي كما ستلحظ يمكن أن تتناول قضايا القتال عموماً.

أولاً: كتاب الجهاد مبني على المصلحة استدلاً وتقبيداً:

مع أن من مسائل باب الجهاد ما هو قطعي لا مجال فيه للنقاش؛ كمسائل الولاء والبراء، والفرق بين دار الكفر ودار الإسلام، ومشروعية الجهاد دفعاً وطلبًا؛ إلا أن البناء المصلحي ظاهر وحاصل في أحكامه المقررة فقهًا، فمن باب أولى أن تبني

تطبيقاته عليه، فما دامت النظرية قد قامت عليه فتطبيقاتها واقعاً سينبني عليه.

وإذا كان تقرير المصلحة كدليل مستقل محل تجاذب للرأي بين الأصوليين، فإن تفريعات مسائل الجهاد يظهر فيها الرجوع للاعتبارات المصلحية واضحأً حتى عند من لا يقبل المصلحة دليلاً مستقلاً، أو من لا يقبل تقييد النصوص بها.

والمصلحة تتضمن تحصيل المصالح واجتلاها، ودرء المفاسد واجتنابها، وتقدير درجات المصالح والمفاسد، وأن كل ما غلب مصالحه مساوئه فهو مطلوب في الشرع، وكل ما غلب مفاسده فهو مذموم في الشرع.

وكل ذلك بميزان الشرع ونظرته، (لأنَّ رَدَدْنَا المَصْلَحَةَ إِلَى حِفْظِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ، وَمَقَاصِدُ الشَّرْعِ تُعْرَفُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَالْإِجْمَاعِ، فَكُلُّ مَصْلَحَةٍ لَا تَرْجِعُ إِلَى حِفْظِ مَقْصُودٍ فِيهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَالْإِجْمَاعِ وَكَانَتْ مِنْ الْمَصَالِحِ الْغَرِيبَةِ الَّتِي لَا تُلَائِمُ تَصْرِيفَاتِ الشَّرْعِ فَهِيَ بَاطِلَةٌ مُطْرَحَةً)[14].

ومن تطبيقات ذلك في التفريع الفقهي:

تقيد إطلاق النص الوارد بأن نمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، بأن ذلك بالنسبة للفرد أو الأفراد القليلين ولمثل القافلة والحسن الصغير فقط؛ أخذأً بأن الأخذ بإطلاقه يفضي لتعطيل الجهاد والافتیات على الإمام في الصلح[15].

وكذلك تقيد الأمر بالهجرة حين يكون بقاء المسلم بأرض الكفر كاتماً إيمانه محققاً مصلحة للمسلمين[16]. وتقيد الجهاد المأمور به مطلقاً بإذن الإمام، ثم إلغاء هذا الشرط عند دهم الكفار بلاد المسلمين نفسه[17].

وعلى هذا النحو نجد تطبيقات لاعتبار المصلحة في هذا الباب.

والذي يتخرج على هذا الضابط:

1 - أن تتواءن النظرة لما يذكره الفقهاء فيه، فما كان مبناه النظر المصلحي لا بد عند تفعيله ألا يعود على المصلحة المقصودة بالإبطال، لا باعتبار وجود مفسدة أكبر منها، ولا باعتبار تفويتها لمصلحة أهم منها، ولا باعتبار تقادرها عن تحقيق المصلحة المقصودة منها.. فهذه ثلاثة ملاحظ.

2 - أن اعتبار المصلحة ما دام مراعي في فقهيات الجهاد النظرية، حتى إن أهدر إطلاق أو عموم النص بحمل دلالة النص على المعنى المناسب الذي علم أنه مقصود للشارع؛ يجعل تطبيق أحكام الجهاد خاضعاً للمصالح الكبرى المقصودة للشارع ولو على حساب جزئيات النصوص. وفعل عمر بن الخطاب في أرض السواد شاهد لهذا.

إلا أن اعتبار المصالح أمر مشكل على غير المتبحر علمأً والمستقيم نفساً ومسلكاً، فهو مزلة أقدام ومضلة أفهام، ومن لم يستبصر فيه بنور الشرع، ولم يستضئ بتوفيق الله؛ ضل وانحرف.

ثانياً: الجهاد مريوط بالمعاهدات وفقه الواقع السياسي:

فلا بد من معرفة التداعيات والارتباطات، ورعاية العقود والاتفاقيات؛ ولذا قد يلزم الجهاد دفعاً عن كافر معاهد، وقد يمنع الجهاد دفعاً ونصرة لمسلم موحد.

قال ابن القيم: (وكان هديه وسنته إذا صالح قوماً وعاهدهم فانضاف إليهم عدو له سواهم فدخلوا معهم في عقدهم وانضاف إليهم آخرون فدخلوا معه في عقده صار حكم من حارب من دخل معه في عقده من الكفار حكم من حاربه، وبهذا السبب غزا أهل مكة؛ فإنه لما صالحهم على وضع الحرب بينهم وبينه عشر سنين تواثبت بنو بكر بن وائل فدخلت في عهد قريش وعدها، وتواثبت خزاعة فدخلت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعده، ثم عدت بنو بكر على خزاعة فبيتهم وقتلتهم وأعانتهم قريش في الباطن بالسلاح، فعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قريشاً ناقضين للعهد بذلك، واستجاز غزو بنى بكر بن وائل لتعديهم على حلفائهم)[18].

ولم تكن كل خزاعة على الإسلام، كما أن نصرتهم لعهدهم لا لإسلامهم، إذ قال قائلهم:

وفي المقابل قال تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَا جِرُوا مَا لَكُمْ مَنْ وَلَيَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَا جِرُوا وَإِنِّي اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيَثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} [الأنفال: 72].

يعني: لا تنصروا المسلمين الذين استنجدوا بكم على الكفار الذين عاهدوا لهم؛ مراعاة للعهد الذي بينكم.

قال الطاهر بن عاشور: قوله تعالى: {وَإِنِّي اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ} أي: طلبوا أن تنصروه لأجل الدين، أي لرد الفتنة عنهم في دينهم إذا حاول المشركون إرجاعهم إلى دين الشرك وجب نصرهم.. وذلك واجب عليهم، سواء استنصرهم الناس أم لم يستنصروه، إذا توفر داعي القتال.

فجعل الله استنصر المسلمين الذين لم يهاجروا من جملة دواعي الجهاد.. والاستثناء في قوله: {إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيَثَاقٌ} استثناء من متعلق النصر وهو المنصور عليهم، ووجه ذلك أن الميثاق يقتضي عدم قتالهم إلا إذا نكثوا عهدهم مع المسلمين، وعهدهم مع المسلمين لا يتعلق إلا بال المسلمين المتميزين بجماعة ووطن واحد، وهم يومئذ المهاجرون والأنصار، فأمام المسلمين الذين أسلموا ولم يهاجروا فلا يتحمل المسلمين تبعاتهم، ولا يدخلون فيما جرُوه لأنفسهم من عداوات وإحن؛ لأنهم لم يصدروا عن رأي جماعة المسلمين، فما ينشأ بين الكفار المعاهدين للمسلمين وبين المسلمين الباقيين في دار الكفر، لا يعد نكثاً من الكفار لعهد المسلمين؛ لأن من عذرهم أن يقولوا: لا نعلم حين عاهدناكم أن هؤلاء منكم.

وقوله: {وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} تحذير للمسلمين لئلا يحملهم العطف على المسلمين على أن يقاتلوا قوماً بينهم وبينهم ميثاق.

وفي هذا التحذير تنويه بشأن الوفاء بالعهد، وأنه لا ينقضه إلا أمر صريح في مخالفته [20].

وذلك نجد تقريرات الفقهاء تؤكد قيمة كلمة المسلم ووفائه بعهده وكلمته وعدم إخلاله بها.

والذي يتخرج على هذا الضابط:

1 - لا يقرر شيء يتضمن الإخلال بالاتفاقيات أو الغدر بها.

2 - لا يجعل العطف والرحمة للمسلمين سبباً لنقض العهد إلا بناء على طريقته الشرعية بنبذه كما أمر الله.

ثالثاً: الاحتياط للدماء ولو من كافر:

فالجهاد مع كونه قتالاً وحرباً في التشريع الإسلامي لا ينفك عن معنى الرحمة والإحسان، وعلى هذا تجري تطبيقاته.

عن شداد بن أوس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَاتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقَتْلَة) [21].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **إِنَّ أَعْفَ النَّاسِ قِتْلَةً أَهْلَ الْإِيمَانِ** [22]. ولذا؛ فالتمثيل بالقتلى، وقتل النساء والصبيان، وعقر البهائم؛ كلها محرمة حال الحرب، وليس معنى الحرب أن تهدر كرامة الإنسان وأدميته: {وَلَقَدْ كَرِمْنَا بَنَى آدَمَ} [الإسراء: 70].

بل أمر الله تعالى بالإحسان للأسرى: {وَبِطْعَمِونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا} [الإنسان: 8].

قال البيضاوي: {مسكيناً ويتيناً وأسيراً} يعني أسراء الكفار، فإنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالأسير فيدفعه إلى بعض المسلمين فيقول: «أحسن إليه». أو الأسير المؤمن ويدخل فيه المملوك والمسجون، وفي الحديث: «غريمك أسير فأحسن إلى أسيرك» [23].

وتقريرات الفقهاء تجري وفق قاعدة الاحتياط للدماء، قال ابن قدامة: (وَمَنْ طَلَبَ الْأَمَانَ لِيُفْتَحَ الْحِصْنُ، فَفَعَلَ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: أَنَا الْمُعْطَى لَمْ يُقْتَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَجُمِلْتُهُ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ إِذَا حَصَرُوا حِصْنًا فَنَادَاهُمْ رَجُلٌ: آمُونِي أَفْتَحْ لَكُمُ الْحِصْنَ. جَازَ أَنْ يُعْطُوهُ أَمَانًا؛ فَإِنَّ زِيَادَ بْنَ لَبِيدٍ لَمَّا حُصِرَ النَّجَيرُ، قَالَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ: أَعْطُونِي الْأَمَانَ لِعَشَرَةِ أَفْتَحْ لَكُمُ الْحِصْنَ.

فَعَلُوا. فَإِنْ أَشْكَلَ الَّذِي أَعْطَى الْأَمَانَ، وَأَدْعَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحِصْنِ، فَإِنْ عُرِفَ صَاحِبُ الْأَمَانِ عُمِلَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَمْ يَجُزْ قَتْلُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ؛ لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَحْتَمِلُ صِدْقَةً. وَقَدْ اشْتَبَهَ الْمُبَاخُ بِالْمُحَرَّمِ فِيمَا لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ، فَحَرَمَ الْكُلُّ، كَمَا لَوْ اشْتَبَهَتْ مَيْتَةٌ بِمُذَكَّاً، أَوْ أَخْتُهُ بِأَجْنِيَّاتٍ، أَوْ اشْتَبَهَ زَانٍ مُحْسَنٌ بِرِجَالٍ مَعْصُومِينَ، وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خَلَافًا).[24]

ومثله: أن من انتقض عهده لم يسر ذلك على زوجته وأولاده، مع أن عهده مع المسلمين سرى عليهم، وأن من دخل بلاد المسلمين من الكفار بلا أمان والعادة أن يدخلوا بلا أمان: لم يجز التعرض له. **والذى يتخرج على هذا الضابط:**

1 - أن حالة الحرب لا تكفي لاستباحة دماء الناس وأموالهم إلا بيقين، فيحتاط لها، ولو أنه كافر محارب، وإذا أشكل شيء على المقاتل المسلم فإنه يسأل أهل العلم، فإن كان له - أو لهم - عذر في التواصل وجب الكف وعدم استباحة الدم إلا بيقين.

2 - ضرورة استعمال معاني الرحمة والإحسان حال الحرب والسلم والبعد عما يدل على الزهو بالانتصار، فقد (قدم على أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ بِرِأْسِ الْبَطْرِيقِ فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ بِنَا. قَالَ: فَاسْتَنَانْ بِفَارِسَ وَالرُّومِ لَا يُحْمَلُ إِلَيْهِ رَأْسٌ، فَإِنَّمَا يَكْفِي الْكِتَابُ وَالْخَبَرُ).[25]

رابعاً: لا تلزم بين جواز القتال وجواز القتل:

فقد تجوز المقاتلة للدفع أو للإلزام بحكم أو تنفيذه، أما القتل فلا يجوز إلا بشروطه، وتأمل أن الكافر يجوز قتله حال القتال، فإذا أسر لم يجز قتله إلا وفقاً لأحكام الأسرى، قال ابن قدامة: (إِنْ قُتِلَ أَسِيرٌ، أَوْ أَسِيرٌ غَيْرُهُ: فَقَدْ أَسَاءَ)[26]، وقال الحافظ ابن حجر: (فَاتَّلَ الصَّدِيقُ مَانِعِ الرَّزْكَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ قَتَلَ أَحَدًا مِنْهُمْ صَبَرًا.. وَقَدْ أَطْبَبَ ابْنَ دَقِيقَ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعُمَدَةِ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ إِسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ: لَا يَلْزَمُ مِنْ إِبَاحةِ الْمُقَاوَلَةِ إِبَاحةُ الْقُتْلِ؛ لِأَنَّ الْمُقَاوَلَةَ مُفَاعَلَةٌ تَسْتَلِزُمُ وُقُوعَ الْقِتَالِ مِنْ الْجَانِبَيْنِ، وَلَا كَذَلِكَ الْقُتْلُ. وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ الْقِتَالُ مِنْ الْقُتْلِ بِسَبِيلٍ قَدْ يَحْلِ قِتَالَ الرَّجُلِ وَلَا يَحْلِ قِتْلَهِ).[27]

بل نصّ الفقهاء على أن من قتل مدبراً حال النهي عن اتباعه ضمنه، قال ابن قدامة عن البغاء: (فَإِنْ قَتَلَ إِنْسَانٌ مَنْ مُنْعَ مِنْ قَتْلِهِ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا لَمْ يُؤْمِرْ بِقَتْلِهِ.. وَأَمَّا أَسِيرُهُمْ، فَإِنْ دَخَلَ فِي الطَّاعَةِ، خُلِيَّ سَبِيلُهُ، وَإِنْ أَبَى ذَلِكَ وَكَانَ رَجُلًا جَلَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، حُبِسَ مَا دَامَتِ الْحَرْبُ قَائِمَةً، فَإِنَّا انْقَضَتِ الْحَرْبُ خُلِيَّ سَبِيلُهُ، وَشُرُطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَى الْقِتَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْأَسِيرُ مِنْ أَهْلِ الْقِتَالِ، كَالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ وَالشَّيْوُخِ الْفَانِينَ، خُلِيَّ سَبِيلُهُمْ، وَلَمْ يُحْبَسُوا، فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ.. وَإِنْ قَتَلَ أَهْلُ الْبَغْيِ أَسَارَى أَهْلِ الْعَدْلِ، لَمْ يَجُزْ لِأَهْلِ الْعَدْلِ قَتْلُ أَسَارَاهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُقْتَلُونَ بِجِنَاحِيَّةِ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَزِدُونَ وَزْرَ غَيْرِهِمْ).[28]

خامساً: في قتال الفتنة ليس يدعو للصلح أي أحد:

قتال الفتنة هو القتال بين طائفتين مسلمتين لا تأويلاً لأي منهما، أو لا يظهر المحق منهما من المبطل، أو القتال لطلب الزعامة والرئاسة والسلطة؛ فهو قتال غير مشروع.

والواجب حال الفتنة: الاعتزال وعدم المشاركة مع أي من الطائفتين، قال ابن تيمية: (من أصول أهل السنة والجماعة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتنة).[29]

وَعَنِ الْأَحْنَافِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: خَرَجْتُ وَأَنَا أُرِيدُ هَذَا الرَّجُلَ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرَةَ، فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَحْنَافُ؟ قَالَ: قُلْتُ: أُرِيدُ نَصْرَ ابْنِ عَمِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَعْنِي عَلَيْهِ. قَالَ: فَقَالَ لِي: يَا أَحْنَافُ ارْجِعْ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِذَا تَوَاجَهَ الْمُسْلِمَانَ بِسَيِّفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي التَّارِ. قَالَ: فَقُلْتُ، أَوْ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ).[30]

وعن أهبان بن صيفي رضي الله عنه أنه قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: أوصاني خليلي، وأبن عمك، يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: (ستكون فتن وفرق، فإذا كان ذلك فاكسر سيفك واتخذ سيفاً من خشب) [31].

وعلى هذا عمل الصحابة، قال ابن تيمية: (لَمْ يَخْتَلُفُوا فِي قِتَالِهِمُ الْخَوَارِجَ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي قِتَالِ الْفِتْنَةِ يَوْمَ الْجَمْلِ وَصَفَّينِ، إِذْ كَانُوا فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ قَاتَلُوا مَعَ هُوَلَاءَ، وَصِنْفٌ أَمْسَكُوا عَنِ الْقِتَالِ وَقَدُّوا، وَجَاءَتِ النُّصُوصُ بِتَرْجِيحِ هَذِهِ الْحَالِ) [32].

وعلى هذا تحمل أحاديث العزلة والنأي بالنفس عن مواضع الفتنة.

والواجب على إمام المسلمين أو من يقوم مقامه في الشوكة والمكانة والقدرة، أن يصلاح بينهما ويدعوهما لترك القتال، كما قال تعالى: {إِن طَائِفَتَنِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ افْتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَأَعَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَفْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ} [الحجرات: 9].

وهذه الدعوة ليست من أي أحد، إذ لا يترتب عليها أثر إلا إذا كانت ممن يملك تأثيراً، قال الطاهر بن عاشور: (ويتحقق وصف البغي بإخبار أهل العلم أن الفتنة بغيت على الأخرى أو بحكم الخليفة العالم العدل، وبالخروج عن طاعة الخليفة وعن الجماعة بالسيف إذا أمر بغير ظلم ولا جور ولم تخش من عصيائه فتنة؛ لأن ضر الفتنة أشد من شد الجور في غير إضاعة المصالح العامة من مصالح المسلمين، وذلك لأن الخروج عن طاعة الخليفة بغي على الجماعة الذين مع الخليفة) [33].

ولما وقعت الفتنة قال عمران بن حصين لحمير بن الربيع العدو: اذهب إلى قومك فانههم عن الفتنة. فقال: إني لمغمور فيهم [34].

وقد نص الفقهاء على أنه ما لم يكن ثم إمام يدعو للصلح، ثم لقتال الباغية؛ وجب اعتزال القتال؛ لأنه ما لم يكن ذلك فسيتعصب لكل طائفة منهم جماعة ويستمر القتال [35].

والذي يتخرج على هذا الضابط:

أن الدعوة للإصلاح ونحوها مما يترتب عليه حكم شرعي يتعلق بإباحة القتال؛ لا تصلح أن تصدر من أحد الناس، بل من إمام معتبر أو شخصية تقوم مقامه بما لها من قدرة وتمكن. أما الدعوة للإصلاح دون ترتيب هذا الأثر فمطلوبة من الجميع؛ لأنها من الأمر بالمعروف.

[1] صحيح البخاري (71)، صحيح مسلم (2356).

[2] صحيح البخاري (143)، صحيح مسلم (6451).

[3] التحرير والتنوير (6/404).

[4] مawahib al-Jilil (6/87).

[5] تفسير السعدي (1/ 355).

[6] أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (4/214)، وأبو يعلى (13/111)، والإمام أحمد في فضائل الصحابة (2/814)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (254)؛ وجميعهم من طريق قيس بن أبي حازم قال: سمعت خالدا يقول: .. فذكره، وصححه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية (4/277)، والبيهقي في مجمع الرواين (9/353).

[7] المواقفات (1/96).

[8] (1/220).

[9] انظر: المعيار المعرّب (10/79).

[10] الحليلة لأبي نعيم (6/345).

[11] الإحکام في تميیز الفتاوی عن الأحكام ص 28.

- [12] انظر: زاد المعاد (3/263).
- [13] صحيح البخاري (2944).
- [14] تضمين من المستنصرى للغزالى (1/449).
- [15] الشرح الكبير على المقنع (10/433).
- [16] كشاف القناع (3/342).
- [17] المرجع السابق.
- [18] زاد المعاد (3/124).
- [19] زاد المعاد (3/347).
- [20] التحرير والتنوير (6/206).
- [21] صحيح مسلم (5096).
- [22] سنن أبي داود 2666 ، وسنن ابن ماجه 2682.
- [23] تفسير البيضاوى (5/352).
- [24] المغني (12/15).
- [25] تضمين من المغني لابن قدامة (12/192).
- [26] المغني (20/471).
- [27] فتح الباري (1/41).
- [28] المغني (12/428).
- [29] مجموع فتاوى ابن تيمية (6/337).
- [30] صحيح مسلم (7355).
- [31] أخرجه أحمد 5/69، والتزمتني 2203، وقال: حديث حسن غريب.
- [32] مجموع فتاوى ابن تيمية (1/283).
- [33] التحرير والتنوير (14/17).
- [34] أخرجه الطبراني، انظر: مجمع الزوائد (7/299)، وقال رجاله رجال الصحيح.
- [35] انظر: بداع الصنائع (7/140)، أحكام القرآن لابن العربي (4/1709)، سبل السلام (4/40).